العرب
الإثنين 2021/04/19
السنة 43 العدد 12035

التيار العوني ينقل عدوى الانقسام إلى القضاء

انتقائية في التدقيق الجنائي وتحقيقات قضائية تحكمها السياسة

أثارت القاضية غادة عون المدعومة بقوة من الرئيس اللبناني ميشال عون وصهره جبران باسيل، الكثير من اللغط السياسي والجدل في الشارع بسبب الانتقائية في التحقيقات القضائية وتصفية الحسابات مع الخصوم، في بلد يشهد أسوأ أزمة سياسية واقتصادية منذ عقود.

من يداوي الجراح المنتشرة

بيروت - تحول ملف قاضية مقربة من الرئيس اللبناني ميشال عون وصهره جبران باسيل، رفضت تنفيذ قرار تدعمه أعلى هيئة قضائية في لبنان، إلى محور صراع جديد وجدل محتدم بين مختلف التيارات السياسية في لبنان.

جاء ذلك في وقت تزايدت فيه التحذيرات من خطورة إقحام القضاء في معارك تصفية الحسابات بين الفرقاء السياسيين، وسط مخاوف من انتقال عدوى الانقسام السياسي إلى أهم جسم قضائي في لبنان.

وأثارت القاضية غادة عون، النائب العام الاستئنافية في جبل لبنان، ضجة واسعة في أعقاب إصرارها على التدقيق المالي والجنائي في شركة صرافة تتهمها بتحويل أموال إلى الخارج، وذلك على الرغم من قرار استبعادها عن كل الملفات التي كانت تباشرها بقرار من النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، بدعم من مجلس القضاء الأعلى اللبناني.

وقالت مصادر لبنانية إن قرار النائب العام التمييزي بحق القاضية عون إجراء تأديبي لمخالفتها القوانين التي تنظم عمل القضاء.

جبران باسيل

المنظومة الفاسدة تتحضر للانقلاب على الدولة

ماري كلود نجم

لن أكون شاهد زور على انحلال القضاء، ولم نأت لتغطية فريق سياسي

ولم يهدأ لبنان طوال الأيام القليلة الماضية على خلفية اقتحام القاضية لمقر شركة الصرافة للمرة الثانية، لوضع يدها على وثائق تقول إنها تدعم التحقيق في قضية تهريب أموال إلى خارج لبنان.

ورأت المصادر أن القاضية تتصرف بـ"تهور" في قضية التدقيق المالي لصالح التيار الوطني الحرّ الذي ركز كل جهوده على مسألة التدقيق الجنائي دون غيره من الملفات العاجلة التي تنتظر حلولا في لبنان.

وحاول باسيل إيجاد مبررات لتمرد القاضية على القرارات الصادرة عن المدعي العام التمييزي وما أثارته من إشكالات واضحة في عملها خارج إطار التحقيقات المطلوبة بعد سحب جميع الملفات من يدها، وحاول تصوير تحركاتها على أنها "ضد منظومة الفساد".

وقال في تغريدة نشرها الأحد على تويتر "عادة في الدول الفاشلة ينقلب الناس على الأنظمة المستبدّة فيطيحون بها ويستردّون حقوقهم المنهوبة، أمّا عندنا، فالمنظومة الفاسدة انقلبت على الناس واستولت على أموالهم وهي تتحضّر للانقلاب على أصول الدولة ووجودها، فإلى من يلجأ الناس ليستعيدوا مدّخراتهم؟ إلى القضاء الدولي؟ سنتكلّم قريبا".

ودعّم التيار تحركات القاضية عون بشكل واضح، وقال في بيان لهيئته السياسية إنه "ماض في فضح كل ملف يتصل بمكافحة الفساد".

ويقول مراقبون إن التيار العوني يريد حرف الأنظار عن ملفات التعطيل في الحكومة والتحقيق الجنائي في باقي مؤسسات الدولة التي تعاني من حالة انهيار.

ويرى هؤلاء أن هناك من يسعى إلى فتح قضايا جانبية بعيدا عن الملفات الحارقة التي يريد اللبنانيون معرفة نتائجها من تحديد المسؤول عن انفجار مرفأ بيروت إلى أزمات الكهرباء والطاقة وحالة الانهيار الشاملة في مؤسسات الدولة.

وقال التيار "لا معنى للكلام عن الإصلاح ومكافحة الفساد إذا لم يكن هناك قضاء مستقل".

ودخلت وزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال ماري كلود نجم على خط الأزمة معتبرة أن "ما حصل مرفوض من قبل الجميع"، في إشارة إلى مخالفة القاضية عون لقرار استبعادها عن القضية.

وقالت الوزيرة نجم إنها "لن تدخل في لعبة الاصطفاف رغم محاولات جرها إلى هذا المكان، وليست لديها أيّ تبعية سياسية".

وأعربت عن أسفها لـ"الخلاف القائم داخل القضاء، وكيف يرى الشعب أن القضاء منقسم، فهذا القاضي يتبع مرجعية سياسية والقاضي الآخر يتبع مرجعية أخرى".

وقالت "لن أكون شاهد زور على انحلال القضاء، ولم نأت لتغطية فريق سياسي في وزارة العدل، ولا يمكنني الاستمرار في تصريف الأعمال في هذه الأوضاع الرديئة".

وأكدت أن "القضاء يحتاج إلى محاسبة داخلية وفورية لرفع الظلم عن كل القضاة، وألا يترك البلد دون سلطة قضائية أو يتحول القضاء إلى ضحية".

ويعيش لبنان على وقع أزمة سياسية واقتصادية قاسية زادتها حدّة أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية على مختلف مؤسسات الدولة، إضافة إلى حالة التعطيل المستمرة في ملف تشكيل حكومة جديدة برئاسة سعد الحريري.

وينتقد سياسيون لبنانيون بشدة الانتقائية في تطبيق التدقيق الجنائي خاصة أن البرلمان صوّت على قرار يدعم التدقيق الجنائي الشامل على كافة مؤسسات الدولة اللبنانية دون استثناء وألا يخصص فقط لمصرف لبنان المركزي.

وانتقد الناشط اللبناني في حركة منتشرين رواد طه الخلافات والانقسامات الأخيرة في القضاء، معتبرا أن "القضاء الحقيقي هو المستقل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية".

وقال في تغريدة نشرها الأحد عبر حسابه على تويتر "لا تعليق على المشهد المضحك الحاصل، من كف يدها وصولا إلى السيرك، قضاء يحاسب هدر المال العام في الطاقة وتهريب الأموال وليس ملفات على الطلب للمناكفة، قضاء قادر على كشف الحقائق في انفجار المرفأ. مرحلة الضغط من أجل قانون استقلالية القضاء قبل أيّ وقت آخر".

ويطالب الرئيس ميشال عون وجبران باسيل بتطبيق التدقيق الجنائي على مصرف لبنان المركزي، بعد إعلان الشركة المكلفة عن إعادة الهيكلة انسحابها من تدقيق جنائي للمصرف بسبب عدم تلقيها معلومات لازمة لإتمام المهمة.

وترى دوائر سياسية لبنانية أن التدقيق المالي الجنائي يعد خطوة هامة لمكافحة الفساد ومنع حالة الانهيار المتواصلة في المؤسسات المالية للدولة، لكن دون أن يدخل في نطاق تصفية الحسابات السياسية وتحميل طرف واحد دون سواه مسؤولية ذلك الانهيار.

ويشكل موضوع التدقيق الجنائي أحد مطالب المانحين الأجانب الرئيسية لمساعدة لبنان على تجاوز حالة الانهيار المالي. ويعيش البلد على وقع أسوأ أزمة سياسية واقتصادية منذ الحرب الأهلية التي اندلعت بين عامي 1975 و1990.

إثيوبيا تسعى لتجاوز الضغوط في أزمة السد دون تنازلات ملموسة

القاهرة - أعادت إثيوبيا صياغة خطابها الفني في أزمة سد النهضة مع مصر والسودان بطريقة دبلوماسية تحقق من خلاله هدفها في الوفاء بالموعد الذي ضربته للملء الثاني ووقف تصعيدهما على الساحة الدولية عبر تشديدها على عدم الإضرار بمصالح الدولتين.

وقال رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد الأحد إن "الملء الثاني سيتم خلال الهطول الغزير للمطر في يوليو وأغسطس.. ولا نية لإلحاق الضرر بدولتي المصب".

وأضاف في تغريدة له بحسابه الشخصي على تويتر "مكنت الأمطار الغزيرة العام الماضي من إتمام الملء الأول للسد بنجاح، وحال السد بلا شك دون حدوث فيضانات عارمة في السودان"، في رسالة تفيد بأن بلاده ستأخذ في حسبانها مطلب مراعاة الظروف الطبيعية في حالتي الفيضان والجفاف.

ويشير متابعون إلى أن معادلة آبي أحمد الصعبة تريد تجاوز العواصف السياسية التي تدفع نحوها القاهرة والخرطوم دون تقديم تنازلات ملموسة، حيث يعتزم تنفيذ تعهده بعدم تأخير ملء خزان السد والحفاظ على صورته الداخلية الصامدة دون استفزاز مصر والسودان إذا كانتا ترهنان التحركات بعملية الإضرار بمصالحهما.

وتقوم الخطة المنتظرة على القيام بالملء بلا تأخير، لكن بنسبة أقل من المقرر في المرحلة الثانية، وهي 13.5 مليار متر مكعب، حيث يمكن أن يستوعب الخزان نصف هذه الكمية، أو الشروع في الملء كما حدث في المرة الأولى وتخزين كمية تصل لحوالي خمسة مليارات متر مكعب، والتي لم تعكس أضرارا على الدولتين.

ويكشف التفكيك السياسي لخطاب آبي أحمد عن رغبته في حرمان مصر والسودان من تحقيق مكاسب عبر مواصلة التصعيد على الساحة الدولية، حيث رفعت القاهرة ثم الخرطوم إحاطات لمجلس الأمن قبل أيام لتوضيح موقفهما من تطورات سد النهضة.

وقال رئيس قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة عباس شراقي إن تشدق إثيوبيا بأن السد لن يتضمن ضررا لمصر والسودان "حديث غير علمي وغير منطقي، فأي كمية يحجزها كبيرة أم صغيرة تؤثر على البلدين".

ولفت في تصريح لـ"العرب" إلى أن فكرة عدم الإضرار تمثل بالون اختبار لمصر والسودان في كيفية التعامل مع إثيوبيا الفترة المقبلة، فعدم التوصل إلى اتفاق يغريها وغيرها من دول المنبع على التوسع في بناء السدود وفرض سياسة الأمر الواقع.

وشدد شراقي على أن الأضرار المائية سوف تحدث فعلا، ومصر استعدت لها بخطوات لتوفير المياه، ويستعد لها السودان حاليا باتخاذ تدابير مناسبة، وهما على استعداد لتحمل جزء من الخسائر بشرط التوصل لاتفاق، وهذا ما تتحاشاه إثيوبيا.

ويريد البلدان تأكيد حسن نواياهما مع إبداء الحذر من خطورة مراوغات الجانب الإثيوبي، والتي أفضت إلى تعثر المفاوضات عشر سنوات وحالت دون توقيع اتفاق يمنع أديس أبابا من اتخاذ خطوات أحادية الجانب دون تنسيق مسبق.

ويخشى السودان أن يؤدي الملء الثاني إلى وقوع أضرار بالغة عليه وتهديد حياة الملايين من المواطنين للخطر، لذلك دعا إلى مراعاة الاتفاقيات الدولية والتوصل لاتفاق ملزم بشأن الملء الثاني، والموافقة على الآلية الرباعية التي أيدتها مصر، وتضم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ويتوقع حدوث أضرار كبيرة على السودان حال تنفيذ الملء الثاني، بينما تستطيع مصر تعويض أي تراجع في حصتها البالغة 55.5 مليار متر مكعب من مخزون بحيرة السد العالي هذا العام، لكنها لا تضمن ذلك طوال فترات المد التالية، ولا تريد الرضوخ للأمر الواقع الإثيوبي خوفا من تداعياته مستقبلا.

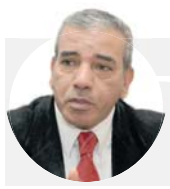

عباس شراقي

الحديث الإثيوبي عن عدم التضرر من السد غير علمي

وتعتزم إثيوبيا تشييد عدد من السدود التي يمكن أن تثير مشكلات حادة مع دولتي المصب، وهو ما يدفعهما للإصرار على التوقيع على اتفاق مُلزم لتجنب مفاجآت كبيرة تتعلق بإعادة طرح توزيع حصص المياه التاريخية، خاصة أن أديس أبابا ألمحت إلى إمكانية تسعير المياه وبيعها لمصر والسودان.

وأكملت إثيوبيا بناء المخارج السفلية التي توفر توجيه المياه إلى المصب، وتم اختبارها وتشغيلها، وقالت إنها "تتمتع بالقدرة على استيعاب التدفق السنوي للمياه"، وتقوم باستعدادات كبيرة لتركيب التوربينات لتتمكن من توليد كهرباء بعد الملء الثاني.

وأكدت مصادر مصرية أن الليونة الظاهرة في رسالة آبي أحمد ترمي إلى طمأنة المجتمع الدولي، وتفريغ فكرة وقوع الضرر من مضمونها، وهي الزاوية التي يرتكن عليها الخطاب المصري والسوداني، فإذا كانت إثيوبيا تتعهد بعدم حدوثه فما الداعي للتلويح بعمل عسكري، ولماذا الذهاب بعيدا عن أفريقيا؟

وأوضحت المصادر ذاتها لـ"العرب" أن هذه الليونة ملغومة، وقد تريح بعض الدول التي لا تريد أن تأخذ الأزمة منحى خشنا فتشعل صراعا إقليميا يضاعف هموم عدم الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤثر على مصالح بعض القوى الكبرى، لكنها تمنح إثيوبيا اليد العليا في تقرير ما تريده وقت ما تشاء.

انتخابات رئاسية جديدة لإعادة إنتاج السلطة في سوريا

دمشق - اتخذت سوريا قرارا بالمضي قدما في تنظيم انتخابات رئاسية جديدة تبدو كمهمة لتجديد ولاية الرئيس بشار الأسد في ظل غياب منافسة حقيقية وعدم التوصل إلى أيّ تسوية أو تفاهمات مع المعارضين لإنهاء أزمة مستمرّة منذ نحو عشر سنوات.

وتصف الولايات المتحدة والمعارضة خطوة الانتخابات الرئاسية التي سيترشح فيها الأسد إلى ولاية ثالثة بأنها مهزلة وتهدف إلى تعزيز حكمه.

ودعا رئيس مجلس الشعب السوري حمودة صباغ السوريين إلى "ممارسة حقهم في انتخابات رئيس الجمهورية" يوم الـ26 من مايو المقبل.

واعتبر صباغ أن تلك الانتخابات ستكون مؤشرا على أن سوريا تجاوزت الصراع المدمر بنجاح.

وتجرى الانتخابات الرئاسية اليوم على عكس العام 2014 بعدما باتت قوات النظام بدعم من روسيا وإيران تسيطر على نحو ثلثي مساحة البلاد، وتضم غالبية المدن الرئيسية مثل حلب وحمص وحماة.

وسيغلق باب الترشح للانتخابات خلال 11 يوما. وتنص قواعد الانتخابات السورية على أن يكون المرشح للرئاسة قد عاش في سوريا في السنوات العشر الأخيرة على الأقل بما يمنع عمليا أيّ شخصية معارضة بارزة في المنفى من الترشح للمنصب.

أكثر من تجديد شرعيات

وحدد مجلس الشعب السوري خلال افتتاح دورة برلمانية استثنائية موعد الانتخابات الرئاسية في الـ26 من مايو، وموعد الاقتراع للسوريين "في السفارات في الخارج" يوم الـ20 من مايو.

وتزامن تحديد موعد انتخابات رئاسية جديدة في سوريا مع عدم تسجيل أيّ تطور يذكر على صعيد لجنة إعادة كتابة الدستور المشكلة من كل الأطراف برعاية الأمم المتحدة.

وكان من المفترض أن يكون ضمن عملها موضوع انتخاب الرئيس، لكن إلى حدّ الآن لم يحدث أيّ تطور إيجابي على صعيد عملها وأثارت الكثير من الشكوك حول جدوى استمرارها.

ورفضت روسيا على لسان وزير الخارجية سيرجي لافروف الربط بين إجراء الانتخابات الرئاسية وعمل اللجنة الدستورية.

ويرى متابعون أنه عمليا لن يتغير أيّ شيء على أرض الواقع في سوريا من ناحية تنظيم الانتخابات وتبدو محسومة سلفا لصالح الرئيس الأسد الذي لم يعلن بعد رسميا ترشحه للانتخابات القادمة.

واستنكر تحالف معارض تدعمه تركيا إجراء الانتخابات الرئاسية. وتسيطر قوات التحالف على قطاع من الأراضي في شمال غرب سوريا.

وقال مصطفى سيجري الشخصية المعارضة البارزة "نحن في المعارضة وقوى الثورة السورية غير معنيين بهذا الإعلان ونعتبر برلمان الأسد فاقدا للشرعية ودعوته باطلة ولن تعدو كونها مسرحية هزلية جديدة ومحاولة بائسة لإعادة إنتاج الأسد ونظامه الإرهابي".

> **مجلس الشعب السوري يعتبر أن الانتخابات الرئاسية ستكون مؤشرا على أن سوريا تجاوزت الصراع المدمر بنجاح**

وتطالب المعارضة وزعماء غربيون بتنحي الأسد منذ عشر سنوات ويتهمونه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بينما يرى أنصار النظام أن واشنطن وحلفاءها الغربيين يسعون لإسقاط الأسد بواسطة العقوبات الشديدة التي يفرضونها.

وقال حسام الدين خلاصي السياسي من محافظة اللاذقية معقل الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الأسد "رغم توقعات أعداء سوريا يوم الاستحقاق الرئاسي قادم". وأضاف "لم ننصع لإسرائيل وأميركا".

وتزامن تحديد موعد الانتخابات مع أزمة اقتصادية خانقة تشهدها سوريا وفاقمتها العقوبات الغربية وإجراءات احتواء فايروس كورونا، فضلاً عن الانهيار الاقتصادي المتسارع في لبنان المجاور حيث يودع سوريون كثر بينهم رجال أعمال أموالهم.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية تكثر التحليلات عما إذا كانت سوريا تتجه نحو تسوية سياسية بعد سنوات لم تحقق فيها العديد من جولات التفاوض التي قادتها الأمم المتحدة أيّ تقدّم. إلا أنه ليس هناك أيّ تغير ملموس في الأفق، برغم انفتاح عربي محدود تجاه دمشق ومحاولات روسيا لجذب الاستثمارات لإعادة الأعمار.

ووصف نصر الحريري رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية تحديد موعد الانتخابات بـ"المسرحية". وكتب على تويتر أنه "يؤكد بؤس هذا النظام واستمراره في الانفصال عن واقع الشعب السوري".